

علاقة الودائع المصرفية بالاستثمار في النظريات الاقتصادية: كان للاستثمار مكانة كبيرة في التحليل الاقتصادي، وذلك من خلال ما تطرقت إليه النظريات الاقتصادية على غرار الكلاسيكية منها والكينزية. وكلا النظريتين بينتا أهمية الإدخار في القيام بالعملية الاستثمارية. الإدخار وعلاقته بالاستثمار من المنظور الكلاسيكي: إن الكلاسيكيين ركزوا اهتمامهم على شروط التطور والنمو الاقتصادي، وحاولوا إيجاد العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار. وأقاموا عليها تحليلهم المعروف بنظرية تكوين رأس المال. الادخار في النظرية الرأسمالية الكلاسيكية هو القوى الشرائية السائلة والمتوفرة، وبالتالي فإن الكلاسيكيين قد نظروا إلى الادخار (D). على أنه مصدر للاستثمار والعلاقة بينهما علاقة وطيدة. ويشاركه في الرأي جميع رواد الفكر الكلاسيكي منهم دفيد ريكاردو وطالما أن الادخار يعتبر مصدر التراكم الرأسمالي، وبالتالي مصدر للثروة كما يرى آدم سميث، لأن الصناعة هي النشاط الذي يتم فيه تكوين رأس المال وليس الزراعة. وبالتالي يعتبر الربح مصدر أساسي للادخار والعلاقة التي تربطهما علاقة طردية. وهكذا اهتم التحليل الكلاسيكي بالادخار لاعتباره كشرط ضروري الذي يسبق العمل لتدعيم التنمية الاقتصادية، ولما له علاقة دائمة بالاستثمار. الادخار وعلاقته بالاستثمار من المنظور الكينزي: الاختلاف بين كينز والكلاسيك أن الأول أضاف إلى الإدخار الاستهلاك، وقام بدراسة تأثيرهما على الاستثمار، وفي حالة توظيف هذا الجزء المدخر فيتم تسميته بالاستثمار. وفي هذا الشأن يرى كينز أن هناك تعادل بالضرورة بين الادخار وهو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك، وبين الاستثمار وهو عبارة عن الجزء من الدخل الذي يذهب لزيادة التجهيزات. لذلك يتساوى الادخار مع الاستثمار، لأن كل منهما يساوي ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك في أي ولدينا كذلك: الادخار (I) = الاستثمار (S) + (C) مرحلة. ومن هنا يمكن استنتاج تساوي الادخار بالاستثمار كما يلي: الدخل = الاستهلاك (I) = الاستثمار (S) = الدخل - الاستهلاك. ومن المعادلة الأولى نستنتج أن: الاستثمار = الدخل - الاستهلاك. نجد أن الادخار يرون أن الادخار يسبق الاستثمار، فالاستثمار هو نتيجة للادخار وتابع له. بينما كينز يرى أن الادخار يلي الاستثمار ويكون تابعاً له، بحيث أن الاستثمار يؤدي إلى خلق الدخل الذي يخلق بدوره الادخار.